

السياسة النقدية كألية فعالة لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر
دراسة تحليلية للفترة 2000-2017

**Monetary policy as an effective mechanism to achieve the goals of economic policy
in Algeria, an analytical study for the period 2000-2017.**

حمداني معمر^{1*}، بناي مصطفى²

¹مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، hamdani.maamar@univ-alger3.dz

²مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، benai.mustapha@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2021/10/23

تاريخ الاستلام: 2021/09/01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية، الأهداف والأدوات، بالإضافة إلى دراسة مسارات تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2017، وتقييم أداء السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية خلال نفس الفترة.

وخلصت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000 إلى 2017 عرفت العديد من الإصلاحات والتي بموجبها أصبح بنك يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم قدرة السياسة النقدية في هذه الفترة على تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية كالتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي، وذلك بسبب ارتباط بعض هذه المتغيرات بتغيرات الوضع الدولي.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، أهداف السياسة النقدية، أدوات السياسة النقدية، مسارات إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

تصنيف JEL: E50، E52، E31، E41

Abstract:

This study aims to introduce monetary policy, objectives and tools, in addition to studying the course of monetary policy development in Algeria during the period from 2000 to 2017, and evaluating the monetary policy performance of the Bank of Algeria in achieving macroeconomic policy objectives during the same period.

This study concluded several results, the most important of which is that monetary policy in Algeria during the period 2000 to 2017 knew many reforms, according to which a bank became using a homogeneous mixture of tools in order to influence economic activity, in addition to the inability of monetary policy in this period to achieve some policy objectives Economic, such as full employment, high economic growth and external balance, because some of these variables are linked to changes in the international situation.

Key Words : Monetary policy, monetary policy objectives, monetary policy tools, the path of monetary policy reform in Algeria, the effectiveness of monetary policy in Algeria.

JEL Classification: E50، E52، E31، E41

المقدمة:

المؤلف المرسل:

تعتبر السياسة النقدية في الوقت الحالي من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية تقوم بتنفيذها السلطات النقدية لتحقيق أغراض اقتصادية مختلفة كتحقيق الاستقرار النقدي، تحقيق معدل نمو أمثل ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها من المشاكل التي تواجه الاقتصاد، لذلك فقد احتلت صدارة السياسة الاقتصادية الكلية بتشكيلها مجال خصب يعتمد عليه في رسم أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن المتتبع لمسار السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة المعالم قبل سنة 1990 ويرجع ذلك إلى تداخل الصلاحيات بين السلطة المالية والنقدية ، ويعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 هو الأساس في وضع سياسة نقدية واضحة المعالم ، وابتداء من هذا التاريخ بدأ يتضح دور السياسة النقدية في رسم أهداف السياسة الاقتصادية التي حصرها هذا القانون في تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم وتحقيق التشغيل الكامل في المقام الأول إلى جانب هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا في المقام الثاني، ولكن سرعان ما تغير ترتيب هذه الأهداف مباشرة مع صدور الأمر رقم 03-11، ثم بعده الأمر رقم 10-04 واللذان بموجبهما أصبح هدف استقرار الأسعار يتصدر أولويات أهداف السياسة الاقتصادية، وعليه فإن ادراك تلك الأهداف مجتمعة سوف يسمح للسياسة النقدية بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1.1 إشكالية البحث:

جاءت هذه الورقة البحثية لمحاولة الاجابة على السؤال التالي :

إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 ؟

2.1 فرضية الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة نقوم بصياغة الفرضية التالية:

ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة من 2000 إلى 2017.

3.1 اهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية من خلال معرفة اهدافها وادواتها، وتهدف ايضا الى معرفة ما إذا كانت تعديلات قانون النقد والقرض قد أثرت على فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2017 ، وإلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية خلال نفس الفترة السابقة.

4.1 منهج الدراسة:

للإجابة على اشكالية البحث، سوف نستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي، فنستعمل المنهج الوصفي من أجل عرض أدوات السياسة النقدية وأهدافها ومسار تطور السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017، كما سوف نقوم بتحليل دور السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار المستوى العام للأسعار، والتشغيل، والنمو، وتوازن ميزان المدفوعات.

5.1 هيكل الدراسة:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، نتناول في المحور الأول مفهوم السياسة النقدية، الأهداف والأدوات ، وفي المحور الثاني تطرقنا إلى مسار اصلاح السياسة النقدية في الجزائر واخيرا المحور الثالث الذي تناولنا فيه فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

2. مفهوم السياسة النقدية .

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، التي توظفها الدولة بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف من أجل توجيه النشاط الاقتصادي ولغرض تحقيق مجموعة من الأهداف تتماشى والسياسة الاقتصادية للدولة، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية الى النشاط الاقتصادي عن طريق الأدوات والأساليب المستخدمة بشكل يضمن تحقيق الأهداف المسطرة.

1.2 تعريف السياسة النقدية :

هي السياسة التي تستهدف اقامة والحفاظ على اوضاع نقدية وائتمانية ملائمة في ظل اقتصاد سليم والمقصود بالاقتصاد السليم بأنه ذلك الاقتصاد الذي يتميز بعمالة عالية ومعدل نمو جيد ويمكن المحافظة عليه ،واستقرار أسعار صرف العملة الوطنية بالعملات الاجنبية (بوزعرور، 2015، صفحة 95).

2.2 أهداف السياسة النقدية:

وتتمثل أهدافها في ما يلي :

1.2.2 الأهداف الأولية للسياسة النقدية:

هي عبارة عن متغيرات نقدية يمكن للسلطات النقدية الوصول إليها بصفة جيدة باستخدام أدوات في حوزتها ومن خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف النهائية وتمثل الأهداف الأولية للسياسة النقدية فيما يلي:

• مجتمعات الاحتياطات النقدية:

وتتضمن القاعدة النقدية احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة (سيجل، 1987، صفحة 293)، حيث تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور (اوراق نقدية+ النقود المساعدة)، الودائع وكذا الاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي، والنقود الموجودة في خزائن البنوك، فيما تشمل احتياطات الودائع الخاصة الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الاخرى، اما الاحتياطات الغير المقرضة فتساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (مفتاح، 2005، صفحة 124).

• ضبط ظروف سوق النقد:

وتتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الارصدة البنكية واسعار الفائدة الاخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، ويقصد بظروف سوق النقد قدرة المقرضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في نمو معدل الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الاخرى (الناقة، 2001، صفحة 134).

وتمثل الاحتياطات الحرة الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض (مفتاح، 2005، صفحة 134).

2.2.2 الاهداف الوسيطة:

وهي المتغيرات النقدية المراقبة من طرف البنك المركزي والتي من خلال التأثير عليها وضبطها يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية (Jean pierre, 1987, p. 299) وهي:

• معدل الفائدة:

إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة فمن جهة هناك صعوبة فائقة في تحديد معدل الفائدة الجيد للاقتصاد، ومن جهة اخرى تعتبر معدلات الفائدة ايضا بمثابة أدوات للسياسة النقدية وفي هذا الخصوص تستخدم هذه المعدلات لأغراض داخلية وخارجية وفي نفس الوقت (ملاك، 2000، الصفحات 193-195).

• سعر الصرف:

إن سعر الصرف البلد هو مؤشر ايجابي حول الاوضاع الاقتصادية لبلد ما، كما أن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام من حيث التدخل المقصود والهادف إلى رفع سعر الصرف اتجاه العملات الاخرى، وقد يكون عاملا في تخفيض التضخم وهذا ما يتطابق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية،

فإن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أناستقرار معدل سعر الصرف يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد نحو العالم الخارجي.

• المجتمعات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات احصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الاعوان الماليين المقيمين على الانفاق بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الاعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك التي يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في رأس المال إلى وسائل الدفع، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتكمن أهمية هذا الهدف في كونه يعطي معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات وبالتالي تسمح للسلطات باتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب (قدي، 2003، الصفحات 64-78).

3.2.2 الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تأتي الأهداف النهائية للسياسة النقدية كمحصلة أو كنتيجة لتحقيق كل من الأهداف الأولية ومن ثم التأثير على الأهداف الوسيطة قصد الوصول إلى الأهداف النهائية والتي سوف نحاول ابرازها فيما يلي:

• **استقرار الاسعار:**

تسعى السلطات النقدية إلى العمل على التقليل من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار لما لهذه التغيرات من آثار سلبية على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي على أداء الاقتصاد ككل.

• **تشجيع النمو الاقتصادي:**

تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هذا الهدف ويقصد بالنمو زيادة مستمرة وملائمة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من سنة إلى اخرى وينتج عنه زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، حيث تحدث السياسة النقدية تغيرات في الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي في عرض النقود بواسطة التحكم في سعر الفائدة الذي يحدد بدوره حجم الاستثمار حيث أن السياسة النقدية التوسعية تستطيع المحافظة على سعر الفائدة منخفضة مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار والنمو الاقتصادي (عجي و العناني، 2009، صفحة 260).

• تحقيق توازن ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة (شليبي، 1992، صفحة 95)، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات يمكن للسياسة النقدية علاج هذا العجز عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، والذي يدفع بالبنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض الذي ينجم عنه تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يشجع الصادرات المحلية ويقلل الطلب على السلع الاجنبية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة داخليا يجلب المزيد من رؤوس الأموال مما يساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات.

• تحقيق مستوى عال من الاستخدام(العمالة):

يرى الاقتصاديون بأن مستوى العمالة الكاملة هو ذلك المستوى الذي يجد فيه كل راغب وقادر على العمل فرصة عمل، وتقوم السياسة النقدية بدور مهم في تحقيق مستوى التوظيف الكامل وبالتالي تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الكلي الفعال وزيادة الاستثمار، وأهم طريقة متبعة في ذلك هي زيادة العروض النقدي فتتخفض أسعار الفائدة ما يؤدي إلى إقبال رجال الاعمال على الاستثمار فتتخفض البطالة.

3.2 أدوات السياسة النقدية:

يستعمل البنك المركزي لإدارة السياسة النقدية مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

1.3.2 الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية: وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وبصفة غير مباشرة وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان وهي:

• سياسة سعر إعادة الخصم :

ويعرف معدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصص بها البنك المركزي الاوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات

(السيد علي، 1999، صفحة 95)، حيث يقوم البنك المركزي برفع هذه النسبة في حالة تطبيقه لسياسة انكماشية، وتستخدم غالبا لخفض معدل التضخم، ويقوم بتخفيضها في حالة انتهاج سياسة نقدية توسعية لمعالجة حالة الانكماش الاقتصادي.

• سياسة السوق المفتوحة:

ويقصد بها تدخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية، عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة (بلعزوز، 2004، صفحة 125)، ويتدخل البنك المركزي على حسب الوضعية الاقتصادية السائدة، حيث يقوم البنك المركزي بعملية البيع في حالة إتباعه سياسة نقدية انكماشية من أجل امتصاص الفائض في الكتلة النقدية، ويقوم بعملية الشراء في حالة انتهاجه سياسة نقدية توسعية من أجل ضخ كمية إضافية من النقود.

• سياسة معدل الاحتياطي الاجباري:

ويقصد بها النسبة التي يقرها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة (بوزعور، 2015، صفحة 125)، وهي تؤثر على الاحتياطات الفائضة لدى البنوك وبالتالي مقدرتها على منح الائتمان، فعندما يريد تخفيض حجم الائتمان المصرفي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني ليقول من قدرة البنوك على منح الائتمان والعكس عندما يريد زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري.

2.3.2 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

وهي أدوات مباشرة تحت سلطة البنك المركزي يستعملها من أجل التأثير على الائتمان الممنوح لبعض القطاعات وتمثل أهم هذه الأدوات في:

• السقوف التمويلية (تأطير القرض):

تعتبر سياسة تأطير القرض وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وتقوم سياسة تأطير القرض على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد (لطرش، 2015، صفحة 130)، وتعمل السقوف التمويلية على الحد من التوسع في التمويل الاجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يحدد في الخطة.

• الرقابة على الائتمان:

وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية (ملاك، 2000، الصفحات 259-262) وتمثل هذه الادوات فيما يلي:

- تحديد أسعار فائدة تختلف باختلاف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة إلى القروض التي تمنح للقطاعات التي تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة إلى الانشطة ذات الأهمية الأقل؛
- تحديد أوجه مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه اختلافها بحيث تزداد مدة الاستحقاق في القروض المقدمة للتنمية وتنخفض بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى قطاعات أخرى؛
- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حدا معيناً.

• تخصيص التمويل:

وتمثل في تحديد نسبة من القروض لتمويل النشاطات ذات الأهمية والأولوية كتمويل القطاع الزراعي، التجارة، والصناعة.

• الاقناع الادبي:

هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي اقناع المصارف التجارية باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة إلى تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية (بلعزوز، 2004، صفحة 130)، وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدى خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها فيه وعلى مقدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التضخمية.

3.3.2 الأدوات الحديثة للسياسة النقدية:

ظهرت الاتجاهات الحديثة للسياسة النقدية كنتيجة لنقص أدوات السياسة النقدية التقليدية في حل الأزمات الاقتصادية خاصة بعد ظهور الأزمة المالية لسنة 2008 وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

• سياسة التيسير الكمي:

ظهرت سياسة التيسير الكمي كاتجاه حديث للسياسة النقدية والتي يقصد بها ضخ البنوك المركزية للأموال بشكل مباشر في الاقتصاد عبر شراء سندات الدين الحكومية والسندات المهمة في الاقتصاد حتى تخفف عليها الابعاء المالية المترتبة عن جداولها الائتمانية، وبالتالي تتمكن الشركات من الاستثمار والنمو وتمتكن الدول من الانفاق في القطاعات الاقتصادية، وعادة ما يقوم البنك المركزي الذي يشتري السندات لاحقا ببيع السندات التي اشتراها بعد حدوث تحسن اقتصادي، وربما يحقق ارباحا حينما تعود دورة الاقتصاد للانتعاش الاقتصادي.

• سياسة اسعار الفائدة السلبية:

من المعروف ومنذ القدم أن من يقترضون الاموال والشركات يقومون بسداد دينهم عند حلول أجل السداد بالإضافة إلى دفع نسبة فائدة متفق عليها مسبقا، وعندما تقوم بإيداع اموالك إلى بنك ما سيقوم البنك بمنحك فائدة سنوية على ايداعك، هذا من الناحية النظرية، أي أن أدنى مستوى فائدة يمكن أن يصل إليه هو الصفر في المائة، وكذلك من المفترض انه عندما يصل الى صفر تفقد السياسة النقدية فعاليتها، غير ان التطبيق العملي اثبت ان السلطات النقدية من الممكن ان تلجأ الى تحقيق اسعار فائدة ما دون الصفر ولكن هذا المعدل يتم التعامل فيه بين البنوك التجارية والبنك المركزي، حيث تقوم البنوك بإيداع اموالها لدى البنك المركزي بدفع نسبة فائدة على ايداعها، في حين لا يتم تطبيق هذه النسبة للفائدة السلبية في التعاملات التي تتم بين الافراد والبنوك التجارية.

• برنا مج منحى العائد على السندات:

وتعني قيام البنك المركزي ببيع سندات قصيرة الأجل، ثم يتم بقيمتها شراء سندات خزانة طويلة الأجل ودفعها إلى الانخفاض، وتختلف عن سياسة التيسير الكمي في أنه لا يترتب عنها زيادة في حجم العرض النقدي، لأن هدفها هو استبدال أسعار فائدة قصيرة الاجل بأخرى طويلة الاجل وتكون قيمة هذين النوعين من السندات متساوية وقد استخدمت من طرف الفدرالي الأمريكي في أزمة الرهون العقارية سنة 2008.

3. مسار اصلاح السياسة النقدية في الجزائر.

لم تكن في الفترة التي سبقت صدور قانون النقد والقرض 90-10 سياسة نقدية بالمعنى التقليدي، بسبب غياب التداول النقدي الحر، بل كانت هناك عملية إصدار النقود بهدف تغطية الحاجات المالية لتمويل برامج التنمية، وتعتبر السياسة النقدية حديثة في الجزائر وهي وليدة صدور قانون النقد والقرض وتحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق وتخصيص الموارد، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم تطور السياسة النقدية إلى ثلاث مراحل أساسية، المرحلة الاولى من سنة 1990 إلى سنة 1994، تليها المرحلة الثانية من سنة 1994 إلى سنة 2001، واخيرا المرحلة الاخيرة من سنة 2001 إلى غاية يومنا هذا.

1.3 السياسة النقدية خلال مرحلة 1994-1990:

تميزت هذه الفترة بدخول الجزائر في اتفاقيات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض، وتمكنت من الحصول على 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي (Hocine, 1994, pp. 140-141)، تم توزيعها على أربعة اقساط متساوية حيث تم سحب القسط الأول في جوان 1991، ثم الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر 1991، وبالنسبة للقسط الرابع بدل أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف الصندوق بسبب عدم احترام الحكومة الجزائرية للرسالة الفنية التي تم تحديدها في 27 افريل 1991، وقامت الحكومة الجزائرية بتطبيق مجموعة من الاجراءات لبلوغ الأهداف المرجوة من الاتفاقية وهي (Baba Ahmed, 1999, p. 233):

-تقليص حجم الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دينار جزائري؛

-تخفيض قيمة الدينار الجزائري في حدود 25% للفترة الممتدة بين نهاية 1990 إلى مارس من سنة 1991، بهدف تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية والموازية؛

- تعديل معدلات اعادة التمويل، حيث تم رفع معدل الخصم في اكتوبر من سنة 1991 إلى 11.5%، بدلا من 10.5%، ورفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدلا من 15% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية ب 17%؛

- التحكم في التضخم عن طريق تخفيض النفقات العامة وتوجيه الفائض في الميزانية للتطهير المالي للمؤسسات وخصوصة المؤسسات التي لا تحقق مردودية.

وتتمثل أهم مميزات إدارة السياسة النقدية في هذه الفترة هي التركيز على استعمال الوسائل المباشرة نظرا لعمق الاختلالات المالية للبنوك والمؤسسات العمومية، وتمت خلال هذه المرحلة إدارة السياسة النقدية اساسا بواسطة تأطير القرض الذي أخذ أشكالا متعددة وتخفيفا متواصلا في كفاءات تطبيقه وهكذا بالرغم من تبنى بنك الجزائر لنظام البرمجة المالية في عام 1991 فقد واصل الاعتماد على الأدوات المباشرة التي يشكل تأطير القرض أساسها، حيث تتمثل وسائل تدخل بنك الجزائر في هذا الخصوص في أربعة وسائل هي (لطرش، 2015، صفحة 403):

- الاستمرار في تأطير القروض للبنوك والمؤسسات المالية اضافة إلى تأطير المبالغ المسجلة في إطار اعادة الخصم من طرف البنوك التجارية؛

- تأطير القروض البنكية الصافية الممنوحة لمجموعة تتكون من 23 مؤسسة عمومية كبرى توجد في طور اعادة الهيكلة المالية؛

- تحديد سقف أعلى لإعادة الخصم عندما يتعلق الأمر بالقروض الممنوحة لهذه المؤسسات الثلاثة والعشرين؛

- استعمال تمييزي للحدود القصوى فيما يتعلق بتدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بين البنوك.

وقد تم ابتداء من سنة 1992م التخفيف من هذه القواعد الصارمة في إدارة السياسة النقدية، فقد قام بنك الجزائر بإلغاء تسقيف القروض التي تمنحها البنوك التجارية، وقد تبع ذلك في سنة 1993 في إعادة توجيه جزء هام من إعادة التمويل للبنوك التجارية عن طريق اعادة الخصم إلى السوق النقدية، وقد استخدمت في عام 92 و93 تدابير هامة استهدفت تنشيط السوق النقدية بين البنوك، حيث كانت أهم التدابير فتح السوق النقدية أمام المؤسسات المالية غير بنكية مثل شركات التأمين التي تتدخل في السوق كمقرضة نظرا لتوفرها على فوائض مالية كبيرة من جهة ومن أخرى العجز الهيكلي التي تعاني منه البنوك.

2.3 السياسة النقدية خلال المرحلة 1994-2001:

كان توجه السياسة النقدية خلال هذه الفترة نحو الانكماش حيث كان أهم حدث لها هو تخفيض معدل التضخم، الذي بلغ مستويات مرتفعة خلال الفترة السابقة، حيث تميزت هذه الفترة باعتماد وتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي (1994، 1998) مع صندوق النقد الدولي في إطار ما يسمى ببرنامج التسهيل التمويلي الموسع، وقد تم في هذه المرحلة إدخال استخدام أدوات تتلاءم مع منطق السوق وطبيعته فكان المرور إلى استعمال الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية لاسيما العمليات في السوق النقدية، وفي هذا الإطار الخاص بالانتقال إلى استعمال الوسائل الغير المباشرة للسياسة النقدية، تم اتخاذ جملة من الخطوات تمثلت أهمها فيما يلي (لطرش، 2015، الصفحات 406-407):

- إدخال نظام الاحتياطات الاجبارية كوسيلة غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية اعتبارا من سنة 1994 وبموجب هذا القرار

فرض على البنوك التجارية احتياطي اجباري نسبته 3% على الودائع البنكية بالدينار على أساس معدل فائدة يساوي 11.5%؛

- شرع بنك الجزائر ابتداء من ماي 1995 استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السياسة النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة البنوك التجارية ويندرج ذلك في إطار إعطاء وزن أكبر لمعدل الفائدة قصد تعزيز قوى السوق وزيادة شفافية السياسة النقدية بالتوازي مع ذلك حافظ بنك الجزائر على وسيلة اعادة الخصم كألية للضبط بالرغم من أنها لم تعد تشكل الوسيلة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك بعد ادخال نظام المناقصات؛

- اعتماد نظام الاخذ على سبيل الامانة لفترة 24 ساعة وفترة سبعة ايام؛

- عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر أو أوراق خاصة مقبولة في اعادة الخصم أو في تقديم التسبيقات تتم عملية بيع وشراء هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر وتتم بشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية المخولة.

3.3 السياسة النقدية اعتبارا من سنة 2001:

تميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر للبرامج التنموية، حيث يتمثل البرنامج الاول في برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) وخصص له مبلغ مالي يقدر ب: 525 مليار دينار درج، ثم برنامج دعم النمو (2005-2009) وقدر المبلغ الاجمالي للاستثمار 900 مليار

دج (غربي، 2010، الصفحات 15-16)، وقد اعتمدت السلطات في هذه المرحلة سياسة نقدية توسعية مما أدى إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع ومن أهم هذه العوامل هو ارتفاع اسعار البترول التي وصلت إلى 54.6 و67.5 دولار أمريكي للبرميل الواحد في سنة 2003 و2004 على التوالي.

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

- وفي هذه المرحلة تم ادخال التعديل الأول على قانون النقد والقرض 90-10 في سنة 2001 بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي نص بشكل أساسي على الفصل بين مجلس ادارة بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض من جهة والغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه من جهة اخرى، بينما جاء التعديل الثاني بموجب الأمر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 والذي تم بموجبه اعادة صياغة شبه كاملة للقانون، كما تم ادخال تعديل اخر في سنة 2010 على نص القانون الصادر في 2003 حيث ادخل تعديل صريح على نص المادة 35 من القانون وتم بموجبه تحديد السيطرة على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية فضلا عن الأهداف الأخرى التي نصت عليها هذه المادة؛

- ارتفاع السيولة لدى النظام البنكي، فبعد ما كان يعاني من ضائقة مالية في نهاية المرحلة الثانية انتقل اعتبارا من سنة 2001 إلى وضعية جديدة تماما تتمثل في وجود فائض في السيولة لدى البنوك، وكان سبب ظهور هذا الفائض هو زيادة تدفق العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار البترول؛

- تم ادخال وسيلة جديدة غير مباشرة اعتبارا من سنة 2002 هي استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض ، تهدف هذه الوسيلة إلى امتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي، وتتم عمليات استرجاع السيولة إما لفترة سبعة أيام أو لفترة ثلاثة أشهر، وتجري هذه العمليات بمبادرة من بنك الجزائر (لطرش، 2015، صفحة 410) ؛

- تم ايضا في سنة 2005 م إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة لامتناس فائض السيولة البنكية تسمى تسهيله الودائع المغلة للفائدة، وعلى عكس وسيلة استرجاع السيولة فإن تسهيله الودائع، التي تفتح لصالح البنوك التجارية فقط هي وديعة تتميز بمبادرة من هذه الاخيرة لدى بنك الجزائر، وتؤخذ لمدة 24 ساعة، نظير فائدة ثابتة يعلن عنها من طرف هذا الأخير وعلى هذا الأساس تعتبر تسهيله الودائع المغلة للفائدة عبارة عن آلية لتسيير خزانة البنوك لفترات قصيرة جدا (يوم واحد) في ظل فائض السيولة التي تعيشها هذه البنوك.

4. فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

لمعرفة فعالية السياسة النقدية في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر لابد من الحديث على مدى فعاليتها في تقليص حجم البطالة وزيادة مناصب الشغل ومدى قدرتها على الرفع من معدل النمو الاقتصادي، وايضا فعاليتها في تحقيق الاستقرار في الأسعار واخيرا مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي.

1.4 مدى فعالية السياسة النقدية في تخفيض البطالة وخلق مناصب شغل:

يتمثل هدف التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر والذي يرتبط بشكل مباشر بهدف تحقيق النمو الاقتصادي لذا فإنه عدم تحقيق هذا الأخير ينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاسا آخر من خلال تزايد معدلات البطالة، والتي بلغ مستواها القياسي سنة 2000 م بمعدل 29.5%، ولكي تتمكن الجزائر من مواجهة هذه المعضلة لابد عليها أن تخلق ما بين 250 ألف و300 ألف منصب شغل جديد سنويا للحفاض على مستويات منخفضة، أما إذا ارادت التخلص منها نهائيا فيتعين عليها توفير ما بين 700 و750 ألف منصب شغل جديد (بوزيد، 1999، الصفحات 101-102).

والجدول التالي يوضح تطور البطالة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2017.

الجدول 1: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل البطالة	29.5	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10.20	10.00	10.00	11.00	9.80	10.60	11.20	11.94	11.70

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء من موقع: <https://www.onz.dz>

من الجدول نلاحظ أن البطالة في الجزائر عرفت أعلى مستوى لها في سنة 2000 بنسبة 29.5% ويرجع ذلك إلى آثار الإصلاحات الجذرية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 1990 والتوجه من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وما نتج عن ذلك من غلق للمؤسسات وتسريح للعمال، لكن سرعان ما بدأت معدلات البطالة في الانخفاض فبلغت 28.44% سنة 2001 واستمرت في الانخفاض لتصل إلى 15.20% سنة 2005 و10.20% سنة 2009 ويرجع ذلك إلى إطلاق الحكومة في هذه الفترة لعدد المشاريع، ويعتبر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو من أهمها، وقد تم انجاز العديد من المشاريع في هذه الفترة مما ساهمت في تخفيض حجم البطالة وهذا ما تؤكد زيادة حجم النفقات العامة في تلك المرحلة بشكل كبير، بالإضافة إلى اعتماد سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل وعقود الادماج المهني والأيدي البيضاء وعقود الشبكة الاجتماعية التي تتميز بانخفاض الأجور بالإضافة إلى أنها عقود مؤقتة، غير أن ما نلاحظه من معاودة ارتفاع معدلات البطالة وهذا ابتداء من سنة 2014 لتصل إلى 10.60% وتواصل ارتفاعها لتصل إلى 11.94% سنة 2016 ويرجع ذلك إلى اتباع الجزائر سياسات التقشف الانكماشية بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية وما نجم عنها من تقليص للنفقات العمومية وتقليل للاستثمار العمومي وتوقف عملية التوظيف في التوظيف العمومي وانحصاره في بعض القطاعات.

2.4 مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهداف السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10. والجدول التالي يبين تطور مستوى النمو في الجزائر للمرحلة من سنة 2000 إلى سنة 2017.

الجدول 2: تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو	2.4	2.4	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.0
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو	1.6	3.3	2.8	3.3	2.7	3.47	3.76	3.30	2.2

المصدر: احصائيات البنك الدولي من موقع: <https://data.albankaldawli.org>

من الجدول اعلاه لقد مرتطور معدل النمو في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017 بعدة مراحل وذلك تماشيا مع مختلف البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر في هذه الفترة، ولقد عرف النمو الاقتصادي في الفترة من 2000 إلى 2004 ارتفاع في معدل النمو ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2003 بمعدل 7.2% ويرجع ذلك إلى تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي والذي كان يهدف إلى تحقيق معدل نمو لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب عن 850 ألف منصب شغل وخصص لهذا البرنامج حوالي 525 مليار دينار جزائري، وينطلق هذا البرنامج من الأفكار الكينزية وذلك من خلال تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي، وحافظ معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009 على معدلات موجبة وتزامنت هذه الفترة بتبني الجزائر لمشروع التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ إجمالي بلغت قيمته 4.203.20 مليار دينار جزائري، وسجل النمو في هذه المرحلة أعلى معدل له في سنة 2005 ب: 5.90% وبدأ معدل النمو في الانخفاض ليصل إلى معدل 1.60% سنة 2009 وذلك راجع إلى أزمة الرهون العقارية وما نتج عنها من انخفاض أسعار البترول فأثر ذلك على معدل النمو في الجزائر، وعرف النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 وتزامنا مع تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث تم تخصيص ما قيمته 21.214.00 مليار دينار جزائري، خصص منها مبلغ 1.566.00 مليار دينار للتنمية و360.00 مليار

دينار للحد من البطالة، وتم تسجيل أعلى معدل نمو في هذه الفترة سنة 2014 ب3.47% ويلاحظ في هذه الفترة ثبات مستوى النمو الاقتصادي وارتفاعه بمقارنة بين سنة 2008 و2009 وذلك راجع إلى عودة ارتفاع أسعار البترول من جديد، وأخيرا الفترة التي تمتد من 2015 إلى 2017 حيث شهدت هذه المرحلة عودة انخفاض مستوى النمو ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2017 بمعدل 2.2% ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار البترول من سنة 2015 إلى سنة 2017.

3.4 مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار:

لقد تعزز دور السياسة النقدية في ضبط معدلات التضخم بعد صدور الامر رقم 11-03 المتعلق بالنقد والقرض الذي جعل الهدف النهائي للسياسة النقدية هو الاستقرار النقدي عن طريق استقرار الاسعار، ومن أجل ضمان استخدام فعال لأدوات السياسة النقدية قام بنك الجزائر في سنة 2003 بتعيين برمجته النقدية لمجالات دورية حيث وضع مجاميع النقود القاعدية كهدف وسيط للسياسة النقدية (مصيطفى ، 2008، صفحة 119).

والجدول التالي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الجدول 3: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم	5.7	3.9	4.5	8.9	3.26	2.92	4.8	6.4	5.6

المصدر: بيانات البنك الدولي، وتقارير بنك الجزائر من موقع:

<https://www.bank-of-algeria.dzt> و <https://data.albankaldawli.org>

من الجدول، نلاحظ انخفاض معدل التضخم بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي حيث انخفض إلى أدنى مستوى له سنة 2000 ليصل إلى 0.3% ليعود إلى الارتفاع في سنة 2001 ليصل إلى 4.2% وهذا راجع إلى نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 22.30% ثم عاد إلى الانخفاض في سنة 2002 ليصل إلى معدل 1.4% وهذا بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية M_2 إلى 17.30% ليرتفع معدل التضخم إلى معدل 4.3% سنة 2003 و4% سنة 2004 ليعود إلى الانخفاض سنة 2005 ليبلغ نسبة 1.4% ويرجع هذا التحسن إلى استقرار الاقتصاد الكلي خلال سنوات تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي، وابتداء من 2006 اخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد اطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي اقرته الحكومة ، وعلى الرغم من ذلك ضل معدل التضخم مرتفع في سنة 2008 و2009 وهذا راجع لارتفاع معدلات التضخم المستورد نتيجة للأزمة المالية حتى بلغ سنة 2012 نسبة 8.9% وهو أعلى معدل له منذ سنة 2000 وهذا بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج والاستيراد من جهة، ومن جهة أخرى الزيادة المعتبرة للأجور وما نتج عنها من زيادة الطلب على السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، ثم انخفض سنة 2014 ليبلغ حوالي 2.92% ، ثم عاود إلى الارتفاع سنة 2015 و2016 ليصل إلى 6.4%، ويرجع ارتفاع التضخم في هذه المرحلة بسبب الصدمة النفطية وما نتج عنها من انخفاض أسعار الصرف ، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار السلع المحددة اداريا من خلال ارتفاع أسعارها، كالبزير، المازوت ، والنقل وارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، إن ارتفاع التضخم لا يرجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم بل يعود اساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية، وقد انخفض معدل التضخم في سنة 2017 إلى 5.6% وهذا يعود إلى تراجع وتيرة التضخم الخاصة بمجموعة السلع المعملة ، بالإضافة إلا أن تباطؤ التضخم في سنة 2017 حدث في ظرف ارتفاع عال نسبيا للتوسع النقدي (8.4%) وتفسر هذه التطورات الغير نمطية إلى حد كبير بكثرة نشوء توقعات تضخمية قليلة الرشادة في ظل استمرار الاختلالات في التنظيم والوضعيات المهيمنة في غالبية أسواق السلع الاستهلاكية.

4.4 فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي:

تظهر فاعلية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين وضعية ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، وباعتبار أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع

وانخفاض أسعار البترول في السوق الدولية وتقلبات أسعار الصرف، فإن فاعلية السياسة النقدية تبقى نسبية في الحفاظ على استقراره، والجدول التالي يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2017.

الجدول 4: تطور وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.94	29.55	37.04
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد ميزان المدفوعات	3.86	15.32	20.14	12.05	0.133	5.88-	27.54-	26.3-	21.76-

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر للسنوات 2006، 2008، 2010، 2016، 2017، النشرة الاحصائية لبنك

الجزائر ص 21.

من الجدول رقم 04- نلاحظ أن ميزان المدفوعات الجزائري غلب عليه الفائض خلال الفترة 2000-2013 حيث سجل ميزان المدفوعات الجزائري فائضا مستمرا ومتزايدا باستثناء سنتي 2001 و2002 والذي بلغ فيهما الفائض على التوالي، 6.19 مليار دولار و3.65 مليار دولار، وعاود ميزان المدفوعات ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى له في سنة 2007 و2008 بفائض قدر على التوالي: 29.55 مليار دولار و37.04 مليار دولار، وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، ثم انخفضت قيمته في سنة 2009 إلى 3.86 مليار دولار، ويرجع هذا الانخفاض إلى الأزمة البترولية وما صاحبها من انخفاض في أسعار البترول، ثم عاود الفائض إلى الارتفاع في سنوات 2010 و2011 ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2013 ب: 0.133 مليار دولار، لتنتهي مرحلة الفوائض المالية ثم تليها مرحلة ثانية تمتد من سنة 2014 إلى سنة 2017 والتي تميزت بوجود عجز في ميزان المدفوعات حيث ارتفع هذا العجز من 5.88 مليار دولار سنة 2014 إلى 27.54 مليار دولار سنة 2015، ثم انخفض العجز إلى 21.76 مليار دولار، ويرجع هذا العجز الدائم في ميزان المدفوعات من سنة 2014 إلى 2017 بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الجزائرية في هذه المرحلة.

5. خاتمة:

السياسة النقدية تتمثل في مجموعة من الاجراءات التي يتخذها السلطات النقدية متمثلة في البنك المركزي وذلك من اجل السيطرة على المعروض النقدي في البلاد ويستخدم من ذلك مجموعة من الادوات سواء كانت مباشرة او غير مباشرة من اجل تحقيق الاهداف النهائية للسياسة النقدية.

والجزائر كغيرها من الدول انتهجت العديد من الاصلاحات المالية والنقدية خلال الفترة من 2000 إلى 2017، ولقد اصبح بنك الجزائر بموجب هذه الاصلاحات يستعمل مزيجا متجانسا من أدوات السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي، وبفضل هذه الاصلاحات اصبح للسياسة النقدية دورا هاما في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا راجع إلى أهميتها في تحقيق استقرار الأسعار عن طريق امتصاص فائض السيولة الزائدة في السوق، التي كانت ناتجة عن السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة في بداية القرن الحالي بإطلاق برامج ضخمة على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو، وتمكنت السياسة النقدية من التحكم في التضخم خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2017 رغم أن فعاليتها تبقى محدودة في تحقيق الاهداف الاخرى للسياسة النقدية.

من النتائج المتوصل اليها:

- تطورت معالم السياسة النقدية في الجزائر بعد اصلاحات الألفية الثالثة بصدور الأمر رقم 01-01 المعدل والمتمم لقانون 90-10 ثم الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وكذا الأمر رقم 10-04 المعدل والمتمم لقانون 03-11.

- اصبح بنك الجزائر بموجب هذه الاصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات من اجل التأثير على النشاط الاقتصادي وجميع المتغيرات الاقتصادية ولعل أهمها: تأطير القروض البنكية، الاحتياطي الاجباري، معدل اعادة الخصم.
- استطاع بنك الجزائر التحكم في السيولة النقدية المتراكمة من خلال استخدام أدوات حديثة للسياسة النقدية أبرزها استرجاع السيولة لفترة استحقاق (7 ايام و03 اشهر و06 اشهر) والتسهيل الخاصة بالودائع المغلة للفائدة.
- عدم قدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار خلال فترة الدراسة بسبب نقص الفعالية في تحقيق بعض أهداف السياسة الاقتصادية الاخرى كالتشغيل الكامل والنمو الاقتصادي المرتفع والتوازن الخارجي وذلك نظرا لارتباط هذه المتغيرات اكثر بتغيرات الوضع الدولي كتقلبات اسعار النفط وسعر الصرف والمديونية.

التوصيات:

وفي الختام تقودنا نتائج الدراسة الى التوصيات التالية:
- اعطاء استقلالية اكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياستها النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات سياسية كانت.
- يجب توفر مستوى عال من المصداقية لدى السلطة النقدية وذلك باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف السياسة النقدية دون تقصير.
- تعزيز درجة مساءلة السلطة النقدية حول تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية أمام الجهات التي تكون مسؤولة امامها والمتمثلة اساسا في البرلمان بصفته مسؤولا امام الشعب ووسائل الاعلام ووكلاء الأسواق المالية وفق ما ينص عليه القانون.
- توفير بعض الشروط المساعدة على تحسين أداء وكفاءة السياسة النقدية كتطوير السوق المالية البنية التحتية وتطوير النظام المالي.

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية :

- احمد ابو الفتوح علي الناقه، (2001)، نظرية النقود والاسواق المالية ، مكتبة الاشعاع الفنية، مصر.
- احمد غربي،(اكتوبر، 2010)، ابعاد التنمية المحلية وتحديثها في الجزائر،مجلة البحوث والدراسات العلمية، الصفحات 15-16.
- اسماعيل شلبي، (1992)، التجارة الدولية ، جامعة الزقازيق، مصر.
- باري سيجل، (1987)، النقود والبنوك، (المترجمون، طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد) ، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- بن علي بلعزوز، (2004)، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- صالح مفتاح، (2005)، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر.
- الطاهر لطرش، (2015)، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد اللطيف مصيطفى، (2008)،الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث العدد6، صفحة 119.
- عبد المجيد بوزيد، (1999)، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، (ترجمة، حريب ام الحسن) ،موفم للنشر والتوزيع، الجزائر.
- عبد المجيد قدي،(2003)، مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد المنعم السيد علي، (1999)، اقتصاديات النقود والمصارف، الاكاديمية للنشر، الاردن.
- عمار بوزعرور، (2015)، السياسات النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر ، دار قرطبة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر.
- ليلى معمري، عائشة سعيدون ، (2016)، فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد06، صفحة 116.

- هيل عجمي، جميل العناني، (2009)، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- وسام ملاك، (2000)، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار النهل اللبناني، ط1، بيروت، لبنان.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Benissad Hocine, (1994), Algérie restructuration et réformes économiques 1979-1993, opu , Alger;
2. Mustapha Baba Ahmed, (1999), L'Algérie Diagnostic d'un non-développement, Le Harmattan, paris;
3. Patate Jean pierre, (1987), monnaie intuition financiers et politique monétaire, economica, France;